

تركيا تعاني من أزمة مياه خاصة بها

إسطنبول - تواجه تركيا أزمة مياه حادة بسبب الطقس الجاف، وانخفاض منسوب الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية، وقد تضطر البلاد لاستيراد المزيد من الغذاء في المستقبل القريب، كما ستكون من أكثر الدول عرضة للجفاف.

وتراجعت السدود والخزانات الضخمة، التي توفر المياه لسكان إسطنبول البالغ عددهم 15 مليون نسمة، إلى مستويات منخفضة للغاية في الشتاء الماضي مما أثار مخاوف من حدوث نقص في الموارد المائية. وفيما أسهم وصول الثلوج والأمطار في تهدئة الأوضاع لبعض الوقت في أكبر مدينة في تركيا، إلا أن خبراء المياه والمناخ يحذرون من أن مخاوف المياه في البلاد لم تنته بعد وأن الكثير من السدود تشكل جزءاً من المشكلة. وأوضحت أكفون إلهان، خبيرة إدارة المياه في مركز إسطنبول للسياسات، في حديثها لوكالة رويترز "بدلاً من محاولة تقليل الطلب على المياه، أو تقليل الكمية المقسومة من خلال الأنابيب المكسورة والتسريبات، نركز فقط على خلق المزيد من الإمدادات من خلال بناء سدود جديدة".

وقامت الحكومة التركية ببناء أكثر من ألف سد جديد على مدار الـ 18 عاماً الماضية، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من بناء 90 سداً آخر هذا العام، وفقاً للمديرية العامة للأشغال الهيدروليكية الحكومية في البلاد.

النمو السكاني والتوسع الحضري وتغير المناخ وسوء إدارة المياه، كلها عوامل تستنزف إمدادات المياه في تركيا

وتعهدت الحكومة التركية مراراً وتكراراً بمكافحة تغير المناخ، حيث أعلنت عن إستراتيجية جديدة من 14 نقطة في فبراير، والتي تتضمن تعزيز قدرة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتقليل من استخدام الوقود الأحفوري في المباني بنسبة 25 في المئة بحلول عام 2023. لكن التأثيرات المناخية مثل الجفاف والفيضانات تتزايد، وقد تنخفض غلة محاصيل التصدير التركية الرئيسية مثل البنيدق والقمح بنسبة تصل إلى 40 في المئة خلال العقود المقبلة، وفقاً لتوقعات أوزيرتان.

ويُنهي الأمر بالعديد من المزارعين الذين يكافحون من أجل كسب عيشهم بالانتقال إلى مدن كبيرة مثل إسطنبول والعاصمة أنقرة ومدينة إزمير الساحلية المطلة على بحر إيجة، مما يزيد الضغط على إمدادات المياه هناك. وقالت إلهان "هذا النمو السكاني المستمر يلزم البلديات الحضرية بمواصلة البحث عن مصادر جديدة للمياه".

وغالباً ما يعني ذلك تنفيذ المزيد من مشاريع البنية التحتية الضخمة مثل السدود وخطوط الأنابيب. وقد يتطلب بناء هذه المشاريع إخلاء القرى الريفية، مما يؤدي غالباً إلى تفاقم ظاهرة الهجرة الحضرية. ويقوم مسؤولو إزمير أيضاً بتدعيم البنية التحتية للتقليل من هدر المياه في المناطق الحضرية.

وتتزايد المخاوف في تركيا من أزمة مياه يصعب احتواؤها مستقبلاً. ووفقاً لتقرير نشرته جمعية سياسة المياه العام الماضي، وهي منظمة غير حكومية مقرها أنقرة، فإن ما يقرب من نصف مياه الشرب يُفقد في تركيا بسبب التسربات قبل الوصول إلى الصنبور.



الجفاف يحاصر تركيا

برلين 2: فرصة المجتمع الدولي لحسم ملفات الميليشيات والمسلحين الأجانب في ليبيا

طي مرحلة غياب الدولة يحتاج إلى حزم دولي



الملف الليبي يورق المجتمع الدولي

جعل اللجنة العسكرية تحذر في أواخر أبريل الماضي من أنها ستكشف عن أسماء المعرقلين والعسكريين المؤيديين إلى ذلك، لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالهم، مشيرة إلى أنها قامت بالبحث عن الأسباب العرقلية لفتح الطريق وتواصلت مع السلطة التنفيذية لتقليل الصعوبات. لكن شيئاً من ذلك لم يحدث، فيما يرى المراقبون أن استمرار الميليشيات في عرقله فتح الطريق، يكشف عن ميولات انفصالية لديها، تتأكد من خلال سعيها للإطاحة برمزية التواصل بين طرفي البلاد كدليل على وحدتها الترابية.

دعم المرحلة الانتقالية

سيكون من أبرز أولويات مؤتمر برلين القادم التمسك بالرئيس الحالي للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات عماد السائح، واستتفائه من التعيينات التي حددها بيان بوزنقة بين مجلسي النواب والدولة على رأس المؤسسات السيادية، وهو ما شددت عليه أوائل مايو الجاري، سفارات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا والليبية، عندما دعت في بيان مشترك إلى إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها المقرر في 24 ديسمبر لإخراج البلاد من الفوضى العارقة فيها منذ عشر سنوات.

وحذرت فيه من أن "الوقت الحالي ليس هو الوقت المناسب لإجراء أي تغييرات من شأنها تعطيل في الهيئات ذات الصلة، والتي لها دور أساسي في التجهيز للانتخابات، خلال الجدول الزمني الذي حدده مجلس الأمن الدولي". لكن هذا الموقف الخماسي قوبل برفض مجلس النواب الذي اعتبره تتحلاً غير مقبول ومرفوضاً في الشأن الليبي، وقال إنه "لا يُخدم التوافق الوطني الذي أنجز بعد وقت طويل وطلب جهداً كبيراً لنصل إلى ما تم تحقيقه". كما رفضه مجلس الدولة الاستشاري الذي رأى أن "استقلالية القرار الليبي أمر لا تقبل المساس به، وأن على سفراء الدول الأجنبية عدم تجاوز مهام عملهم" وأنهم مطالبون بمراجعة "قوانين الدولة المستضيفة لهم والالتزام بها وعدم القفز عليها تحت أي ذريعة كانت".

ويشير المراقبون إلى أن مواقف مجلسي النواب والدولة تبقى ثابته وغير قادرة على مواجهة القرارات الدولية إلا بالدفع نحو اختلال العراقيل التي لن تصمد طويلاً، ولاسيما في حال استظهار المجتمع الدولي باندواته العقابية ضد كل من يصنّفه ضمن لائحة معرقلي الحل السياسي وفق المعايير الواردة في قرارات مجلس الأمن. أما ثالث الملفات التي ستطرح على مؤتمر برلين المرتقب فيتعلق بتنفيذ كافة بنود الاتفاق العسكري المبرم في الثالث والعشرين من أكتوبر الماضي، واتخاذ موقف دولي حاسم وحازم من الميليشيات المسلحة التي لا تزال تحاول عرقله جهود اللجنة العسكرية لتنفيذه على الأرض.

وكانت ميركل قد أكدت مؤخراً للرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن انسحاب القوات الأجنبية من ليبيا سيكون "إشارة مهمة" لدعم حكومة الوحدة الوطنية بقيادة عبدالحميد الدبيبة. ولا يزال ملف القوات الأجنبية المرتزقة يراوح مكانه رغم قرار اللجنة العسكرية المشتركة في الثالث والعشرين من أكتوبر الماضي، وما تلاه من قرارات أممية وضغوط دولية.

وتكثف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في تقرير قدم الأسبوع الماضي إلى مجلس الأمن، إن ليبيا "لم تشهد أي انخفاض في عدد المقاتلين الأجانب أو أنشطتهم"، وأضاف "بينما لا يزال اتفاق وقف إطلاق النار سارياً، تلقت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا تقارير عن إقامة تحصينات ومواقع دفاعية على طول محور سرت-الجفرة من قبل ميليشيات في المنطقة الغربية في ليبيا، فضلاً عن استمرار وجود العناصر والإمكانات الأجنبية"، لافتاً إلى أنه "ورغم الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف، فقد تواصلت أنشطة الشحن الجوي مع رحلات جوية إلى قواعد عسكرية مختلفة في مناطق غرب ليبيا".

وفيما تقدر الأمم المتحدة عدد المسلحين الأجانب على الأراضي الليبية بحوالي 20 ألف مسلح، تحاول أطراف داخلية وفي مقدمتها قوى الإسلام السياسي تهمة ملف وتنس حملات معادية ضد كل من ينادي بضرورة إجلاء القوات الأجنبية والمرتزقة، بمن في ذلك وزير الخارجية نجله المناقوش التي تعرضت إلى هجوم عنيف من قبل جماعة الإخوان وميليشيات غرب البلاد.

وأضافت المصادر أن التوافق الأممي الأميركي الأوروبي حول هذا الملف سينعكس على مؤتمر برلين 2 الذي سيعقد ذلك عن أهمية التمسك بتنظيم الانتخابات في موعدها، على أن يتم تحديد الآليات القانونية والدستورية الخاصة بذلك في أجل أقصاه الأول من يوليو لمسح المجال أمام المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتتطلق في الاستعدادات للاستحقاق الذي ينتظره الليبيون بفارغ الصبر.

كما سيكون على طاولة مؤتمر برلين 2 دعم القرارات الصادرة عن اللجنة العسكرية المشتركة "5+5"، ونداءات المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية والدعوات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي لتنفيذ كافة بنود الاتفاق العسكري.

يأتي ذلك في الوقت الذي لا تزال فيه الميليشيات تحول دون فتح الطريق الساحلية في مستوى الخط الرابط بين سرت ومصراتة، ونصر على أن فرض شروطها التي لا تخلو من الإضرار المالي والسياسي للسماع بانسحاب الحركة بين شرق وغرب البلاد، وهو ما

الليبية وتأمين مظلة دولية لحماية الحوارات الليبية حول مستقبل البلد. وأكد المشاركون في المؤتمر أيضاً على "التزامهم بنتائج مؤتمر برلين الأول كما أقرها مجلس الأمن في قراره 2510"، وشددوا على "ضرورة اغتنام الفرصة، التي أوجدتها التطورات الإيجابية لتحقيق السلام والاستقرار في ليبيا"، ورحبوا بـ"الجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمات الإقليمية للمسامحة في جهود السلام"، وطالبوا أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين بـ"العمل سوية لمساعدة الليبيين في إيجاد تسوية سياسية دائمة".

ودعوا آنذاك على "ضرورة الوقف الفوري" للتدخلات العسكرية الأجنبية في البلاد، بما في ذلك وقف الانتهاكات لحظر الأسلحة، الأمر الذي اعتبره الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بأنه يرقى إلى "فضيحة". وقالت مصادر ليبية لـ"العرب" إن مؤتمر برلين 2 ينتظر أن يخصص الحيز الأكبر من اهتماماته لملف القوات الأجنبية والمرتزقة والاتفاق حول إجماع كافة المسلحين الأجانب عن الأراضي الليبية، وهو ما تعتبره ألمانيا على رأس الأولويات بالنسبة لها.

قوى الإسلام السياسي تحاول تهميش ملف المرتزقة وشتت حملات معادية ضد كل من ينادي بضرورة إجلاء القوات الأجنبية، بمن في ذلك وزيرة الخارجية نجله المناقوش



تتجه الأنظار إلى مؤتمر برلين 2 حول ليبيا المزمع إجراؤه في يونيو المقبل. وكما رسم مؤتمر برلين 1 السنة الماضية الخطوط العريضة للحل السياسي للبلد الذي مزقته الصراعات والانقسامات بين الفرقاء على مدى عقد من الزمن، سيخصص المؤتمر في نسخته الثانية الحيز الأكبر من اهتماماته لملف القوات الأجنبية والمرتزقة الذي مازال يقف عائقاً أمام إنجاز المرحلة الانتقالية. ويؤكد متابعون أن هذا الملف يحتاج إلى حزم المجتمع الدولي وتماسكه في مواجهة سيطرة الميليشيات التي تحاول جاهداً العودة بالبلاد إلى مربع العنف من خلال عرقله فرص السلام والاستقرار.

الحبيب الأسود كاتب تونس



طرابلس - بدأت معالم تنظيم مؤتمر برلين 2 حول ليبيا في النصف الثاني من يونيو القادم تتضح، لتتزامن مع الجهود الإقليمية والدولية لتكريس الحل السياسي وتنظيم الانتخابات في موعدها وإجماع القوات الأجنبية والمرتزقة عن الأراضي الليبية.

وبعد أن تحدثت مصادر ألمانية بشكل مقتضب عن المؤتمر، أكد وزير الخارجية الألماني هايكو ماس أن "فرص السلام زادت في ليبيا، لكن لا يزال هناك تحدي الانتخابات، وانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب".

وقال خلال مؤتمر صحافي عقده الأسبوع الماضي في روما مع نظيره الإيطالي لوجي دي مايو مؤخراً، إن "هناك العديد من التحديات التي تجب مواجهتها والتغلب عليها، مثل إجراء الانتخابات في الرابع والعشرين من ديسمبر وانسحاب جميع المقاتلين الأجانب من ليبيا"، وتابع "نعمل على الأمر معًا بالتعاون وثيق، نريد أن نراقب ليبيا بشكل إيجابي على هذا الطريق نحو الديمقراطية والاستقرار".

وأعلن دي مايو عن الاستعداد لدعم المبادرة الألمانية للدعوة إلى اجتماع وزاري جديد حول ليبيا على صيغة "مؤتمر برلين" في يونيو القادم، مشيداً بالأهمية الكبرى للعمل المشترك لإيطاليا وألمانيا في إطار عملية برلين لدعم العملية التي تقودها الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في ليبيا.

ووصف رئيس الدبلوماسية الإيطالية "الانتخابات، إعادة توحيد المؤسسات الوطنية، التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار، وإعادة الإعمار وإعادة إطلاق الاقتصاد" بأنها "التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية"، والتي "تجدد دعماً مشتركاً لها"، مشدداً على "أن الدعم المتناسق من المجتمع الدولي لعمل الأمم المتحدة في ليبيا ضروري حقاً".

الأولوية لملف المرتزقة

ينتظر أن يخصص مؤتمر برلين 2 لمتابعة ما تم التوافق عليه خلال مؤتمر برلين الأول الذي انعقد في يناير 2020 وأشرفت عليه الأمم المتحدة وجمع دعوة من المستشارية أنجيلا ميركل، حكومات الجزائر والصين ومصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وتركيا وجمهورية الكونغو والإمارات العربية المتحدة والملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية وممثلين عن الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام وممثل في الخاص في ليبيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء المعنية بالأزمة